

المحاضرة الثانية : النظام المصرفي في سوريا:القطاع المالي في سوريا يتكون من:

- مصرف سوريا المركزي.
- 8 مصارف خاصة عاملة.
- 6 مصارف متخصصة حكومية.
- شركة التأمين السورية (SIC) Syrian Insurance Company.
- صندوق الدين العام (PDF) .Public Debt Fund.
- مؤسسة التأمين الاجتماعي (ESS) .Establishment of Social Security
- صناديق التقاعد للإتحادات التجارية المهنية.

▪ أستاذ المقرر: د. سمر حبيب



النظام المصرفي في سوريا:

1. المصارف الحكومية:

○ أ. مصرف سوريا المركزي:

○ أحدث بموجب المرسوم التشريعي رقم /87/ تاريخ 28/3/1953، الذي تضمن نظام النقد الأساسي في سوريا، وباشراً أعماله في 1/8/1956.

○ وقد عرّف المرسوم التشريعي المذكور المصرف المركزي بأنه :

○ مؤسسة عامة مستقلة تعمل تحت رقابة الدولة وبضمانتها، وفي حدود التوجيهات العامة التي تصدر إليه من مجلس الوزراء، ويمارس لحساب الدولة امتياز إصدار الأوراق النقدية.

○ وإدارة الصندوق النقدي.

○ ويتولى إدارة مكتب القطع، كما أنه يقوم بدور عميل الحكومة المالي.

○ تنسيق فعاليات مؤسسات النقد والتسليف في حدود صلاحياته والتوجيهات العامة التي تصدر إليه من مجلس الوزراء بما يحقق أهداف السياسة المالية والنقدية للدولة.

○ كما يمارس الرقابة على الجهاز المصرفي وتنفيذ أحكام نظام النقد الأساسي.

○ ومن أهم وظائفه:

○ إصدار النقد المحلي وإدارة احتياطات الدولة من الذهب والعملات الأجنبية.



○ ب . المصرف التجاري السوري:

- من أكبر المؤسسات المصرفية في سوريا، ويستأثر بحيز واسع من النشاط المصرفي الإجمالي في سوريا حيث يستحوذ على أكثر من 70% من نشاط الإيداع والإقراض في السوق المحلية.
- عدد فروع المصرف أربعة وخمسين فرعاً، منها سبعة عشر فرعاً في مدينة دمشق والباقي في المحافظات الأخرى.
- يبلغ رأسمال المصرف أربعة مليارات ليرة سورية بموجب القرار رقم /7/تاريخ 15/8/1998، ثم أدخلت تعديلات على مرسوم إحداث المصرف مما أدى إلى زيادة رأسماله إلى /70/ مليار ليرة سورية استجابة لمتطلبات بازل /2/.



○ ج . المصرف الصناعي:

○ يقوم بتمويل القطاع الصناعي والمحافظة على استقراره، وهو المصرف الوحيد الذي يضطلع بهذه المهمة في سوريا، وهو بالتالي من المصارف التي تعرف باسم مصارف التنمية نظراً للأهمية التي يتمتع بها قطاع الصناعة على الصعيد التنموي. يبلغ رأسمال المصرف الصناعي /1.5/ مليار ليرة سورية، كما بلغ عدد الفروع سبعة عشر في سوريا منها ثلاثة فروع في مدينة دمشق.



د . المصرف العقاري :

- أحدث المصرف العقاري بموجب المرسوم التشريعي /29/ تاريخ 30/4/1966 وبرأسمال مقداره /15/ مليون ليرة سورية، وفي عام 2005 أنهى المرسوم التشريعي رقم /31/ العمل بأحكام المرسوم التشريعي رقم /29/ وتعديلاته.
- وقد حدد المرسوم الجديد رأسمال المصرف العقاري /1.5/ مليار ليرة سورية.
- ويقوم المصرف بتمويل وتنمية القطاع العقاري والإنشاءات العمرانية الإسكانية والسياحية المختلفة من خلال القروض متوسطة وطويلة الأجل. ويبلغ عدد فروعها ستة عشر فرعاً في سوريا منها خمسة فروع في دمشق.



○ هـ. المصرف الزراعي التعاوني:

- يقوم بتمويل المشاريع الزراعية واستصلاح الأراضي والخدمات المرتبطة بها، يبلغ رأسمال المصرف /10/ مليارات ليرة سورية وفقاً للمرسوم التشريعي رقم /20/ لعام 2005.
- ويبلغ عدد فروعه ثمانين فرعاً منتشرة في المناطق والقرى السورية كافة.



و . مصرف التسليف الشعبي:

يقوم المصرف بتمويل الفعاليات الاقتصادية وأصحاب الدخل المحدود. ولهذا المصرف دور مهم في تجميع المدخرات الوطنية عن طريق حسابات الإيداع وشهادات الاستثمار. يبلغ رأسمال المصرف /1.5/ مليار ليرة سورية. ويقدم خدماته من خلال فروعه البالغة ثلاثة وستين فرعاً منتشرة في جميع المحافظات.

ز - مصرف التوفير:

ينحصر عمله بقبول ودائع التوفير المختلفة، وتقديم القروض الاستثمارية للعديد من النشاطات والفعاليات الاقتصادية والمشاريع المشمولة بقانون الاستثمار رقم (10)، ويمنح القروض الشخصية وقروض العاطلين عن العمل بالتعاون مع هيئة مكافحة البطالة.

يبلغ رأسمال المصرف /1.5/ مليار ليرة سورية، ويبلغ عدد فروعه أربعة عشر فرعاً وثلاثة وثلاثين مكتباً



2. المصارف الخاصة:

○ بعد صدور القانون رقم /28/ في 16/4/2001 الذي أجاز تأسيس مصارف في سوريا على شكل شركات مساهمة مغلقة خاصة أو مشتركة، دخلت السوق السورية العديد من المصارف، نذكر منها:

○ أ. مصرف عودة:

○ هو شركة مساهمة يمتلك فيها مصرف عودة (ش.م.ل)، 47% من الأسهم و 2% منها لأحد المؤسسين العرب، و 26% لمؤسسين سوريين، وهناك 25% من رأسماله طرحت للاكتتاب العام. يبلغ رأسمال المصرف التأسيسي /2.5/ مليار ل.س

○ وهذا المصرف عبارة عن مجموعة شركات يطلق عليها مجموعة عودة سرادار، تتكون من مصرف عودة (ش.م.ل) وشركة التأمين (Libano-AEAB) وعودة سرادار.



الرقم	اسم الشركة	رأس المال	نوع السوق	عدد المساهمين
1	بنك بيمو السعودي الفرنسي	2,500,000,000	نظامي	539
2	المصرف الدولي للتجارة والتمويل	3,000,000,000	نظامي	1858
3	بنك سوريا والمهجر	3,000,000,000	نظامي	1221
4	بنك عودة - سورية	2,500,000,000	نظامي	576
5	البنك العربي - سورية	300000000	موازي	859
6	بنك سوريا الدولي الإسلامي	5,000,000,000	موازي	13932



ب . مصرف بيبيلوس :

- هو مصرف شامل يبلغ رأسماله /40/ مليون دولار أمريكي موزعة كما يلي:
 - 41.5% بيبيلوس لبنان.
 - 7.5% منظمة الأوبك.
 - 51% موزعة على مساهمين سوريين.
- وهو مصرف لبناني الأصل يعمل في لبنان منذ /55/ عاماً ويملك في لبنان سبعين فرعاً، ولديه سبعة مصارف شقيقة وافتتح في سوريا أربعة فروع.



المصارف الخاصة :

- ج . مصرف بيمو السعودي الفرنسي:
- هو أول مصرف خاص تم الترخيص له بالعمل في سوريا، وبدأ المصرف أعماله فعلياً خلال العام 2004 برأسمال مقداره /1.5/مليار ليرة سورية والمؤسسون لهذا المصرف هم:
- المصرف السعودي الفرنسي:
- وهو مصرف سعودي ساهم بنسبة 27% من رأس المال.
- المصرف الأوروبي للشرق الأوسط:
- وهو مصرف لبناني ساهم بنسبة 22% تقريباً.
- ثلاثة مؤسسين سوريين بنسبة 3% من رأس المال.
- والباقي تم طرحه للاكتتاب العام.



المصارف الخاصة :

د . مصرف سوريا والمهجر :

بلغ رأسماله التأسيسي /1.5/ مليار ليرة سورية، ثم أصبح /3/ مليار ليرة سورية عام 2005 ورأسماله موزع كما يلي:

مصرف لبنان والمهجر بنسبة 39% وهو مصرف لبناني.

مؤسسة التمويل الدولية بنسبة 10% وهي مؤسسة تابعة للمصرف الدولي.

مؤسسون سوريون بنسبة 13%

وتم طرح 38% من رأسماله على الاكتتاب العام.

هـ . المصرف الدولي للتجارة والتمويل :

تم تأسيسه من قبل خمسة مؤسسين ساهموا بنسبة 51% من رأس المال البالغ /1.5/ مليار ليرة سورية وطرحت النسبة الباقية 49% من رأسماله على الاكتتاب العام. والمؤسسون هم:

مصرف الإسكان للتجارة والتمويل 49%، وهو مصرف أردني مقره عمان.

أربعة مؤسسين سوريين بنسبة 2%



المصارف الخاصة :

○ و . المصرف العربي:

○ بلغ رأسماله /1.5/ مليار ليرة سورية، وبلغت نسبة الاكتتاب بأسهمه 441% من قيمة الأسهم المطروحة للاكتتاب. وياشر أعماله في سوريا بتاريخ 1/1/2006

○ وهذا يشير إلى الإقبال الشديد على الاكتتاب في أسهم المصارف الخاصة نظراً لضعف قنوات الاستثمار المتاحة في سوريا، وخفض معدلات الفائدة المصرفية، إضافة إلى الثقة الكبيرة بهذه المصارف منذ بداية عملها.

○ وهنا يجب الإشارة إلى أن السوق المصرفية السورية ما زالت مرشحة لدخول عدد أكبر من المصارف الخاصة إليها. وتخضع هذه المصارف لتعليمات وإجراءات مجلس النقد والتسليف ومصرف سوريا المركزي، وتسعى إلى تحسين أدائها وتطبيق مقررات لجنة بازل 2.



سادساً . النظام المحاسبي في المصارف:

- أن وظيفة المحاسبة تتمثل في الربط بين مصادر البيانات (مدخلات النظام المحاسبي)، وجهات الاستفادة من المعلومات باعتبارها مخرجات النظام المحاسبي.
- من أهم وظائف المحاسبة في البنوك تخطيط النشاط المصرفي والرقابة عليه وتقييم أداء المصرف.
- إن النظام المحاسبي الفعال بالنسبة لأية وحدة تنظيمية هو الذي يوصل المعلومات الملائمة والكافية وبالتوقيت المناسب لمستخدمي هذه المعلومات من مختلف الفئات من داخل المنظمة أو من خارجها.



النظام المحاسبي ودورة تشغيل المعلومات



خصائص النظام المحاسبي في البنوك

- يعمل النظام المحاسبي على تجميع البيانات من واقع المستندات والوثائق الناشئة من كل عملية مالية في المصرف مثل (أوامر القبض . أوامر الدفع . مستندات القيد . إشعارات الخصم...إلخ)
- يقوم بتشغيل هذه البيانات بالتحليل، التبويب والتلخيص والتوثيق في الدفاتر والسجلات
- توصيل ما تم توثيقه وتخزينه على شكل معلومات (المخرجات) بواسطة التقارير والقوائم إلى الجهات المستفيدة، لاتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة.
- والمصارف تعتبر من المنشآت المالية الكبيرة لذلك يصبح استخدام الحاسوب أو ما يسمى الأنظمة المحاسبية المحوسبة مفيداً لمقابلة احتياجات الإدارة بالسرعة المطلوبة في اتخاذ القرارات في الوقت المناسب..



خصائص النظام المحاسبي في البنوك:

يقوم كل قسم من أقسام البنك بتنظيم عملياته وتحديد مستنداته وكشوفاته وسجلاته المساعدة بصورة انفرادية ويتم تدقيقها .

يتم إثبات القيود في اليوميات المساعدة (يومية كل قسم) وترحيلها الى حسابات الأستاذ المسوكة لديه ، ثم تنظم ملاحق يومية ترسل لقسم المحاسبة في نفس اليوم للتسجيل في اليومية العامة للبنك واعداد كشف لإجراء المطابقة للحركة اليومية والترحيل للحسابات بدفتر الأستاذ العام .

إذا تبين وجود اختلاف بين المبالغ المسجلة يتم البحث عن أسباب الفروقات ومعالجتها بالتنسيق مع قسم المحاسبة بالفرع.

يقوم قسم المحاسبة في كل فرع بإعداد ميزان مراجعة يومي للحسابات الرئيسية ويرسل إلى الإدارة العامة للمحاسبة بالمركز الرئيسي للبنك.

يكون مركز الحسابات الرئيسي (المحاسبة المركزية) بالإدارة العامة للبنك هو المركز الذي تصب فيه خلاصة الأعمال اليومية التي ترد من الفروع، بما يمكن من إعداد **ميزان المراجعة** والقيود في الحسابات الإجمالية العامة واستخراج نتائج الأعمال. (هذا بالنسبة للبنوك التي تمسك حساباتها يوميا)

أما بالنسبة للبنوك التي تمسك حساباتها بواسطة الحاسوب

- تقوم أقسام البنك المختلفة بتنظيم مستندات القيود ثم ترحل هذه المستندات على الحاسوب.
- يقوم الحاسوب مباشرة بالترحيل الى اليومية المساعدة ، وحسابات الأستاذ المساعد كما يقوم أيضا باثبات هذه القيود في اليومية العامة والترحيل الى حسابات دفتر الأستاذ العام .
- أي أن الأقسام تقوم بتنظيم مستندات ولا يقوم قسم الحسابات العامة بتنظيم قيود اجمالية
- ملاحظة : تكون المحاسبة في البنوك من خلال محاسبة كل قسم من أقسام البنك بصورة منفردة.



1. خصائص النظام المحاسبي في المصارف:

- تخضع المصارف لرقابة المصرف المركزي من الناحية القانونية. ويهدف المصرف المركزي من رقابته إلى متابعة أنشطة المصارف، والتحقق من مطابقتها للوائح والقوانين الخاصة لها. ويتم ذلك من خلال الإجراءات التالية الواجب اتباعها في كل مصرف تجاري:
- أ. إيداع رصيد نقدي بدون فوائد لدى المصرف المركزي كاحتياطي لحماية أموال المودعين، ويتحدد فيه الاحتياطي على أساس نسبة معينة من حجم الودائع الموظفة لدى المصرف.
- ب. تقديم بيانات شهرية أو تقارير عن مركزه المالي إلى المصرف المركزي.
- ج. تقديم صور من تقاريره وحساباته السنوية إلى المصرف المركزي.
- د. توفير كل المعلومات والإيضاحات التي قد يطلبها المصرف المركزي مع مراعاة الدقة في إعدادها وتقديمها في الوقت المحدد دون تأخير.



2. الطبيعة الخاصة لمعاملات المصرف:

- من المعروف أن المادة الأساسية التي تتعامل بها المصارف هي النقود التي تعتبر من أصعب الأصول عناية، مما يتطلب ضرورة توفر الثقة في قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته تجاه عملائه.



3. حماية الأصول:

- كل وحدة اقتصادية تسعى إلى المحافظة على مواردها وحمايتها، ولكن نجد أن هذا الهدف يحظى باهتمام بالغ لدى المصارف، مما يترتب عليه ضرورة توفير أعلى قدر ممكن من الضبط الداخلي.



4. مكونات النظام المحاسبي في المصارف:

- يعمل النظام المحاسبي على جمع البيانات عن عناصر الحسابات المختلفة من واقع مجموعة من المستندات، وتسجيل هذه البيانات وتبويبها في مجموعة من الدفاتر ثم تلخيصها، مما يساعد على عرض النتائج في صورة تقارير مختلفة لخدمة المتوخاة. ويتكون النظام المحاسبي من:



أ. المجموعة المستندية: VOUCHERS

وهي مستندات أصولية تشكل مصدر للقيود في المجموعة الدفترية المحاسبية كاشعارات الخصم ، فيش الايداع ، الشيكات والأوراق التجارية ----

- يتحدد فيها وظيفة كل مستند بدقة، والقسم الذي ينشئه والدفاتر التي سيفرغ فيها، وعند تصميم المستندات يجب مراعاة:
- تصميم المستندات بحيث يحتوي كل منها على البيانات المطلوبة فقط.
- ترقيم المستندات بأرقام متسلسلة ومطبوعة.
- استخدام الألوان والأحجام المختلفة للتمييز بين المستندات.
- استخدام أكثر من صورة من المستند توجيهاً لسرعة الإثبات والمطابقة.
- مراعاة البساطة والوضوح في تصميم الدورات المستندية مع مراعاة قواعد الرقابة الداخلية.
- تحديد طريقة استيفاء البيانات الخاصة بكل مستند، وتحديد السلطة المسؤولة عن اعتماد المستند، وتحديد خطوط سير المستندات وطريقة حفظ كل منها بالصورة التي يسهل معها الرجوع إلى هذه المستندات عند الحاجة إليها.



ب . المجموعة الدفترية: يتم التسجيل في الدفاتر من واقع المستندات وفقاً لطريقة القيد المزدوج

- وهي عبارة عن مجموعة من الدفاتر التي تسجل فيها العمليات المالية من واقع المستندات، ويتحدد عدد الدفاتر ونوعها بالاستناد إلى الطريقة المحاسبية المستخدمة.
- وهذه الدفاتر هي:
 - دفتر اليومية المساعد (يمسك في الأقسام الفنية المختصة بالنشاط المصرفي)
 - دفتر الأستاذ المساعد (يمسك في الأقسام الفنية المتخصصة بالنشاط المصرفي)
 - دفتر اليومية العامة (المركزية) ويمسك في قسم المحاسبة المركزية ليمثل مجموعة اليوميات.
 - دفتر الأستاذ العام ويمسك في قسم المحاسبة المركزية.



ج . التقارير المالية والكشوف الاحصائية :

- وتشمل قائمة المركز المالي والتغيرات في المركز المالي والتدفقات النقدية الداخلة والخارجة وغيرها من التقارير والكشوف الاحصائية التي يتم إعداد بعضها بشكل يومي، وبعضها بصورة شهرية والبعض الآخر سنوياً.
- والمهم عند تصميم هذه التقارير أن تعد بشكل يسهل قراءتها وفهمها وكفايتها، وأن تعكس المعلومات الواردة فيها الواقع الاقتصادي بكل صدق، وأن تكون خالية من الأخطاء الجوهرية.



د . مجموعة التعليمات الإجرائية الرقابية :

- تشمل وسائل رقابة محاسبية وادارية وضبط داخلي والتي تساعد إدارة المصرف والنظام المحاسبي في أداء دوره ووظائفه وهذه المقومات تتمثل في:
 - 1-مجموعة من الأنظمة واللوائح التي تنظم سير العمل وإنجازه بالكفاءة المطلوبة داخل أقسام المصرف الفنية.
 - 2-الهيكل التنظيمي الجيد والمتناسق لأقسام المصرف، حيث إن الأقسام المكونة للهيكل التنظيمي لأي مصرف تختلف باختلاف المهام والوظائف التي يقدمها المصرف إلى عملائه،
 - فمن هذه الأقسام ما هو مرتبط بالعملاء وينتج العملية المصرفية، وهي الأقسام الفنية ومن أمثلتها:



أقسام المصرف : أقسام لها ارتباط مع عملاء المصرف

- قسم الصندوق.
- ○ قسم الحسابات الجارية والودائع.
- ○ قسم الأوراق التجارية.
- ○ قسم الإقراض والتسليف.
- ○ قسم الأوراق المالية.
- ○ قسم العملات الأجنبية والحوالات.
- ○ قسم الكفالات المصرفية.
- ○ قسم الاعتمادات المستندية.



الأقسام الفنية:

○ وهناك أقسام ليس لها ارتباط مباشر مع عملاء المصرف، ولكن تقوم بتنظيم أعمال الأقسام الإنتاجية، وتساعد على قيامها بمهام على أفضل وجه، ومن هذه الأقسام نذكر:

- قسم الشؤون الإدارية. منها الديون، التصوير، المراسلات والأرشفيف، اللوازم
- ○ قسم المحاسبة.
- ○ قسم الشؤون القانونية والقضايا.
- ○ قسم العلاقات العامة.
- ○ قسم الاستعلام المصرفي والإحصاء.
- ○ قسم شؤون الموظفين والعاملين.

○ وسوف نتناول في الفصول القادمة الدورة المستندية والمعالجة المحاسبية لكل قسم من الأقسام الفنية المنتجة للأنشطة المصرفية.

○ نهاية المحاضرة الثانية



خارطة الهيكل التنظيمي العام

